

Distr.: General  
5 January 2009  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة المخدرات

### الدورة الثانية والخمسون

فيينا، ١١-٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

الاتجار بالمخدرات وعرضها بصورة غير مشروعة:

الوضع العالمي فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات

والإجراءات التي اتخذتها الهيئات الفرعية التابعة للجنة

## تقديم المساعدة الدولية إلى الدول الأكثر تضرراً المجاورة لأفغانستان

### تقرير المدير التنفيذي

#### ملخص

تظهر البيانات المجمعة في الخلاصة الوافية للدراسة الاستقصائية عن خشخاش الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠٠٨، وهي منشور أعدّه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) ووزارة مكافحة المخدرات في أفغانستان، أن المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون بلغت ١٥٩ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٨، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧. ولكن الأحوال الجوية المؤاتية في عام ٢٠٠٨، أدت إلى الحصول على أعلى غلة من الأفيون على الإطلاق (٤٨,٨ كغ للهكتار) مقارنة بالغلة المسجلة في عام ٢٠٠٧ التي كانت مرتفعة أصلاً (٤٢,٥ كغ للهكتار). وفي عام ٢٠٠٨، أنتجت أفغانستان كمية غير عادية من الأفيون قدرها ٧ ٧٠٠ طن (أقل بنسبة ٦ في المائة مما أنتجته في عام ٢٠٠٧)، وبذلك ظلت



أكبر مورد للمواد الأفيونية في العالم (حيث استأثرت بما يزيد على ٩٠ في المائة من الإنتاج العالمي). وتتضرر الدول المجاورة لأفغانستان من أنشطة الاتجار بالأفيون والمورفين والهروين المنقي، وكذلك من تسريب السلائف الكيميائية وتهريبها ومن تشغيل المختبرات السرية التي تصنع المخدرات بصورة غير مشروعة ومن تعاطي المواد الأفيونية وإدمانها. وسعيًا إلى إيجاد حلول لمشكلة المخدرات، تواصل الدول المتضررة حشد طاقاتها معا من خلال استراتيجية "قوس قزح" التي تستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة. وتُعنى الاستراتيجية، التي تشمل سبع مبادرات مقسمة إلى أجزاء وموجهة نحو إحداث الآثار المرجوة منها، بمعالجة المشكلة داخل أفغانستان وفي المنطقة الفرعية، وذلك عن طريق معالجة قضايا الحدود والتعاون عبر الحدود وتقاسم المعلومات الاستخباراتية ومراقبة السلائف وخفض الطلب على المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية (فيروس الأيدز) وبذل الجهود الرامية إلى وقف تدفق العائدات غير المشروعة. ولا تزال استراتيجية قوس قزح تخطى بأولوية قصوى لدى أعضاء ميثاق باريس ولدى المكتب. ومثلما جرى التشديد عليه في عدة مناسبات، فإن التحدي الذي تواجهه أفغانستان على الصعيد الوطني يستدعي حلاً إقليمياً.

## المحتويات

### الصفحة

|                                                                               |    |
|-------------------------------------------------------------------------------|----|
| أولاً- مقدمة .....                                                            | ٣  |
| ثانياً- أفغانستان .....                                                       | ٥  |
| ثالثاً- التعاون الذي يشمل أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان ..... | ١٠ |
| رابعاً- التعاون مع جمهورية إيران الإسلامية .....                              | ١٣ |
| خامساً- التعاون مع باكستان .....                                              | ١٦ |
| سادساً- التعاون مع الدول الأخرى في آسيا الوسطى .....                          | ١٩ |
| سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات .....                                           | ٢٥ |

## أولاً - مقدمة

١- أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد، في قراره، ٢٧/٢٠٠٨ المعنون "تقديم المساعدة الدولية إلى الدول الأكثر تضرراً المجاورة لأفغانستان"، الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين (مرفق قرار الجمعية العامة د-٢٠/٢) والتدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية (قرارات الجمعية العامة د-٢٠/٤، من ألف إلى هاء)، الذي اعترفت فيه الدول الأعضاء بأن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية هي مسؤولية عامة ومشتركة، وأعربت فيه عن اقتناعها بوجود معالجة المشكلة في إطار متعدد الأطراف، ورحبت بمبادرة ميثاق باريس المتعلقة بتقديم المساعدة إلى الدول المتضررة من عبور المخدرات غير المشروعة (مرفق الوثيقة S/2003/641)، التي صدرت في نهاية المؤتمر المعني بدروب تهريب المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا، الذي عقد في باريس يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣. وأحاطت لجنة المخدرات علماً مع القلق، في قرارها ١/٥٠، بتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، المعنون الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠٠٧،<sup>(١)</sup> الذي أكد أن زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها قد ازدادت كثيراً وأصبحت تهدد أمن البلد واستقراره وتُخلّف آثاراً سلبية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ وأشادت بالأنشطة التي تقوم بها الدول المجاورة لأفغانستان من أجل تعزيز التعاون الرامي إلى التصدي للتهديد الناجم عن زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة وتهريب المخدرات من أفغانستان، وكذلك التعاون على مكافحة تهريب السلائف إلى أفغانستان.

٢- وأحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً، في قراره ٢٧/٢٠٠٨، بالتقدم الذي أحرزته أفغانستان في تنفيذ الاستراتيجية الصادرة عن حكومة أفغانستان الوطنية لمكافحة المخدرات (مرفق الوثيقة S/2006/106)؛ وأكد أن المتجرين الدوليين بالمخدرات يغيرون باستمرار أساليب عملهم، وسلّم بأن دول العبور تواجه تحديات متعددة الجوانب تتعلق بتزايد كميات المخدرات غير المشروعة التي تعبر أراضيها نتيجة ازدياد العرض والطلب في أسواق المخدرات غير المشروعة، ولم يغيب عن بال المجلس أن الجزء الأكبر من المخدرات غير المشروعة الواردة من أفغانستان يُهرَّب عبر جمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبلدان الأخرى المجاورة لأفغانستان قبل أن يصل إلى بلدان المقصد.

(١) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠٠٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

٣- وفي ذلك القرار أيضاً، أهاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحكومة أفغانستان أن تكثّف، بدعم من المجتمع الدولي، جهودها الرامية إلى مواصلة تنفيذ الدعائم الثماني للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، على وجه الخصوص (المرفق ألف للوثيقة S/2006/106)؛ وأثني على المبادرات الإقليمية الهادفة إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بهدف التصدي للتهديد الذي يمثله إنتاج المخدرات غير المشروع في أفغانستان والاتجار بالمخدرات ذات المنشأ الأفغاني؛ وشجّع على التعاون عبر الحدود بين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان؛ وحثّ الشركاء الدوليين وجميع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما المكتب، على أن تقدم المساعدة إلى دول العبور، وبخاصة الدول المجاورة لأفغانستان، الأكثر تضرراً من عبور المخدرات غير المشروعة، وذلك من خلال تزويدها بمساعدة تقنية كافية للتصدي بفعالية لمشكلة الاتجار بالمخدرات عن طريق خطة مشتركة شاملة ومتكاملة.

٤- وقد أُعدّ هذا التقرير على أساس المعلومات المتاحة للمكتب في نهاية عام ٢٠٠٨، بما فيها البيانات وغيرها من المعلومات الواردة في الآلية المؤتمتة لمساعدة الجهات المانحة<sup>(٢)</sup> والتقارير التي تطوعت بتقديمها الدول الأعضاء. والآلية المذكورة عبارة عن أداة إلكترونية على شبكة الإنترنت لتنسيق المساعدة التقنية المقدمة في مجال مكافحة المخدرات، استحدثها المكتب في إطار مبادرة ميثاق باريس. وهي آلية تزوّد المستعملين بصورة مأمونة وسريعة بالمعلومات المقدمة من الشركاء في ميثاق باريس عن الجهات التي تعمل في مجال مكافحة المخدرات في كل من أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان وغيرها من بلدان آسيا الوسطى، وكذلك في بلدان جنوب شرق أوروبا والاتحاد الروسي عمّا تقوم به وعن كيفية عملها. والغرض من الآلية المذكورة هو تجنب الازدواجية في الأنشطة والسعي إلى اتباع نهج تآزري. وبرغم تضاعف عدد مستعملي الآلية الناشطين خلال الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حيث بلغ ١٥٤ مستعملاً، فإن البيانات المتعلقة بالمساعدة التقنية الثنائية المقدمة إلى أفغانستان والبلدان المجاورة لها ظلّت منقوصة في نهاية عام ٢٠٠٨.

(2) ترد معلومات عن مبادرة ميثاق باريس والآلية المؤتمتة لمساعدة الجهات المانحة في تقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) بشأن متابعة المؤتمر الوزاري الثاني المعني بدروب تهريب المخدرات من أفغانستان (الوثيقة E/CN.7/2009/8)، وهذه المعلومات متاحة إلكترونياً على العنوان التالي <http://www.paris-pact.net>.

## ثانياً - أفغانستان

٥- تظهر البيانات المجمعة في الخلاصة الوافية للدراسة الاستقصائية عن خشخاش الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠٠٨، وهي منشور أعده المكتب ووزارة مكافحة المخدرات في أفغانستان، أن المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في ذلك البلد بلغت ١٥٩ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٨، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧. ولكن الأحوال الجوية المؤاتية، في عام ٢٠٠٨ أدت إلى الحصول على أعلى غلة من الأفيون على الإطلاق (٤٨,٨ كلغ للهكتار) مقارنة بغلة عام ٢٠٠٧ التي كانت مرتفعة أصلاً (٤٢,٥ كلغ للهكتار). وعليه، فقد أنتجت أفغانستان في عام ٢٠٠٨ كمية غير عادية من الأفيون قدرها ٧ ٧٠٠ طن (أقل بنسبة ٦ في المائة مما أنتجته في عام ٢٠٠٧)، وبذلك ظلت أكبر مورد للمواد الأفيونية في العالم (حيث استأثرت بما يزيد على ٩٠ في المائة من الإنتاج العالمي).

٦- ونتيجة لذلك، لا تزال الدول المجاورة لأفغانستان والدول الواقعة في وسط آسيا وفي الشرقين الأدنى والأوسط المستخدمة كبلدان عبور لتهريب الهيروين إلى الأسواق غير المشروعة الكائنة في أقصى الغرب، تواجه التحدي المتمثل في تهريب الأفيون والمورفين والهيروين المنقّى عبر أراضيها، وكذلك في تسريب السلائف الكيميائية وتهريبها وتشغيل المختبرات السريّة التي تصنع المخدرات غير المشروعة واتّساع شبكات الاتجار داخل أراضيها. وبالتالي، فإن المشكلة المشتركة للمخدرات تظل القوة الدافعة وراء مختلف الجهود التعاونية المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتشتمل استراتيجية "قوس قزح" الخاصة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، والتي تستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة، على سبع مبادرات مقسّمة إلى أجزاء وموجهة نحو إحداث الآثار المرجوة منها. وتُعنى هذه الاستراتيجية بمعالجة المشكلة داخل أفغانستان وفي المنطقة الفرعية، وذلك عن طريق معالجة قضايا الحدود والتعاون عبر الحدود وتقاسم المعلومات الاستخباراتية ومراقبة السلائف وخفض الطلب على المخدرات والوقاية من فيروس الأيدز وبذل الجهود الرامية إلى وقف تدفق العائدات غير المشروعة. ولا تزال استراتيجية قوس قزح، التي وُضعت عموماً على سبيل المثال لا الحصر بتمويل من جانب كندا،<sup>(٣)</sup> تحظى بأولوية قصوى لدى أعضاء

(٣) تشمل البلدان المانحة للمشاريع المنفذة في إطار استراتيجية قوس قزح الاتحاد الروسي وأستراليا وألمانيا وإيرلندا وإيطاليا وبلجيكا وتركيا والجمهورية التشيكية والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا ولكسمبرغ وليختنشتاين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان. وترتعت المفوضية الأوروبية أيضاً بالأموال. ويتيح الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وعنوانه <http://www.unodc.org/unodc/en/regional/central-asia.html>، معلومات عن استراتيجية قوس قزح وما يتصل بها من وثائق.

ميثاق باريس ولدى المكتب. ومثلما جرى التشديد في عدة مناسبات، فإن التحدي الذي تواجهه أفغانستان على الصعيد الوطني يستدعي حلاً إقليمياً.<sup>(4)</sup>

٧- وفي عام ٢٠٠٨، واصل المكتب تقديم الدعم لإنشاء مكاتب إقليمية تابعة لوزارة مكافحة المخدرات، بوسائل منها الإنشاء والتجهيز بالمعدات والتدريب. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أعدّ المكتب ونشر تقريراً يبين مخططاً بالاستثمارات الموظفة في سبل العيش البديلة وتوفير التمويل والتغيرات الطارئة على زراعة خشخاش الأفيون في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨. وأُجريت دراستان تقييميتان سريعتان في إقليمي بلخ وبداخشان بأفغانستان بقصد تحسين فهم الأسباب والقوى الدافعة التي تقف وراء زراعة خشخاش الأفيون ومدى تأثر هذه الزراعة بالتخفيضات الأخيرة. ويتواصل إجراء ١١ تقييماً إضافياً من هذه التقييمات. وأسهمت نتائج ذلك البحث في تزويد المزارعين والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر من رد فعل عنيف بالمعونة في حالات الطوارئ من لدن برنامج الأغذية العالمي، وهو أحد شركاء المكتب الرئيسيين ضمن إطار خريطة طريق خال من خشخاش الأفيون ترد في الورقة الحمراء (وهي جزء من استراتيجية قوس قزح). كما أدى البحث إلى تقديم الدعم إلى مبادرة المكافأة على حسن الأداء، وساعد المكتب وبعض الدول (بما فيها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة) على دعم إعداد خطط مكافحة المخدرات في المقاطعات التي يعكف حالياً حكام المقاطعات على وضعها، وذلك تماشياً مع التوصية الرئيسية التي اعتمدها المجلس المشترك للتنسيق والرصد في اجتماعه السابع الذي عقد في طوكيو يومي ٥ و٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وكان مؤتمر للجهات المانحة نظمه المكتب وعُقد في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن زيادة الدعم المقدم إلى مقاطعة باداخشان قد أسفر عن تقديم الدعم إلى الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات من أجل الاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالبنية التحتية في تلك المقاطعة والتي من المقرر تنفيذها قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وفيما يخص إنفاذ القانون، سُجِّل تقدم في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: بناء قدرات شرطة مكافحة المخدرات الأفغانية وإدارة مراقبة الحدود ومراقبة السلاسل. وخلال

(4) في عام ٢٠٠٨، قام المكتب بمواءمة برنامجه للتعاون التقني بشأن أفغانستان والبلدان المجاورة مع الأجزاء السبعة لاستراتيجية قوس قزح. وتبلغ التكلفة الإجمالية لبرنامج المكتب للتعاون التقني بشأن أفغانستان والبلدان المجاورة فيما يتصل باستراتيجية قوس قزح للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ ما مقداره ١٨٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، منها ١١٤ مليون دولار أمريكي تم تمويلها، و٧٥ مليون دولار أخرى لا تزال غير ممولة. وترد معلومات إضافية عن استراتيجية قوس قزح في تقرير المدير التنفيذي للمكتب بشأن متابعة المؤتمر الوزاري الثاني المعني بدروب تهريب المخدرات من أفغانستان (الوثيقة E/CN.7/2009/8)، وكذلك إلكترونياً على العنوان التالي <http://www.unodc.org/unodc/en/regional/central-asia.html>.

عام ٢٠٠٨، ساهمت حكومات كل من ألمانيا وكندا واليابان بأموال مكّنت المكتب من بناء القدرات في تلك المجالات الحساسة.

٨- أما فيما يتعلق بسيادة القانون، فقد دعم المكتب صياغة قانون مكافحة الإرهاب الذي أصدره رئيس جمهورية أفغانستان مرسوماً باعتماده خلال العطلة الصيفية للجمعية الوطنية. ودعا المكتب إلى الموافقة على قانون إنشاء نقابة المحامين المستقلة في أفغانستان وعلى إنشاء أول جمعية وطنية لها، وأعرب عن تأييده لهذه الموافقة. كما أسدى المكتب المشورة إلى وزارة العدل الأفغانية بشأن تنقيح قانون مكافحة الفساد الذي اعتمد مؤخراً. وأنشأت وزارة العدل أيضاً المكتب الرفيع المستوى للرقابة ومكافحة الفساد، وفقاً لأحكام المادة ٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.<sup>(٥)</sup> وألغيت الهيئة السابقة لمكافحة الفساد، وهي الإدارة العامة المستقلة لمكافحة الفساد. وأخيراً، أصبحت أفغانستان طرفاً في اتفاقية مكافحة الفساد. وتولى المكتب، من بين أنشطة أخرى، إجراء دراسة استقصائية أولية عن الفساد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان من خلال دراسات تجريبية عن نزاهة القضاء والمهن القانونية والمؤسسات العامة في أقاليم مختارة. وأجرى المكتب أيضاً دورة تدريبية بشأن العمل الصحفي في مجال التحقيقات (بالشراكة مع هيئة إنترنيوز (Internews)، وهي منظمة دولية لتطوير وسائل الإعلام) وذلك من أجل بناء قدرات مجموعة مختارة من الصحفيين وتطوير مهاراتهم مع التركيز بوجه خاص على المسائل المتعلقة بالفساد وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، أسفرت جهود التعاون بين المكتب ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة عن وضع أدلة ومناهج تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة فيما يتعلق بقانون مكافحة الفساد والممارسات المتصلة به، والتي من المقرر وضعها قريباً في صيغتها النهائية. وعلاوة على ذلك، ساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المدير العام للمكتب الرفيع المستوى للرقابة ومكافحة الفساد ونائبه على وضع الصيغة النهائية للهيكل التنظيمي الرئيسي والإقليمي للمكتب الرفيع المستوى، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتزويد المكتب بالموظفين وصياغة أول خطاب رئيسي للمكتب الرفيع المستوى عن السياسة العامة يُزعم إلقاءه في الاجتماع المقبل للمجلس المشترك للتنسيق والرصد. ويجري على قدم وساق الاضطلاع بتقييم لشؤون إدارة مكتب النائب العام واستعراض لقواعد ومعايير الأخلاق والسلوكيات المهنية. وإضافة إلى ذلك، يتواصل تقديم المساعدة إلى وزارة العدل والمحكمة العليا ومكتب النائب العام (المؤسسات الثلاث الدائمة للسلطة القضائية) والمكتب الرفيع المستوى للرقابة ومكافحة الفساد، وذلك لتمكينها من تخطيط وصياغة استراتيجيات

(5) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

وخطط عمل تهدف إلى تعزيز كل من قدراتها على مراجعة القوانين وقدرات الحكومة ككل على تقرير الآليات المقبلة لتنقيح القوانين.

٩- وفي إطار التنسيق الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أسهمت المنظمات الدولية الموجودة في أفغانستان في معالجة المسائل المتصلة بالمخدرات ومواجهة المشاكل المرتبطة بها من جذورها عن طريق تشجيع التنمية. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) 'تحييداً' تقديم المساعدة إلى حكومة أفغانستان في حالات الطوارئ على شكل أدوات وبذور وأسمدة وما يشابهها من موارد تساعد على تحفيز إطلاق مبادرات الزراعة الخاصة بالعائدين إلى مجتمعاتهم الأصلية بعد قضائهم فترات في المنفى. وقد نُفذ عدد من المشاريع السريعة الأثر التي لكثير منها صلة بصنع الأدوات وعربات اليد وأوعية رش الماء والموارد المشابهة التي زُوِّد العائدون بها كمجموعات أدوات. وقد خطّطت ونفذت أيضاً مشاريع طويلة الأجل، لتقديم الدعم، في جملة أمور، إلى الأنشطة التالية: إنتاج البذور؛ وإنتاج الفواكه والخضراوات وتجهيزها وتسويقها؛ وتدريب مساعدي الأطباء البيطريين؛ وتربية الدواجن؛ وإنتاج الحرير؛ وإنتاج العسل. ووُفِّرت أموال لمنظمات غير حكومية محلية لتقوم، ضمن ما تقوم به، بترميم شبكات الري وإصلاح معامل تجهيز المحاصيل. وبُذِلت جهود لتعزيز المؤسسات والخدمات الضعيفة في بعض الأحيان والضرورية للإنتاج الزراعي. وفي مجال سبل العيش البديلة، ركزت المفوضية الأوروبية ووكالة التعاون التقني الألمانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) على جهود مكافحة المخدرات في آسيا وأمريكا اللاتينية بهدف تبادل الخبرات بشأن كيفية تحسين فهم التنمية البديلة وتعزيزها بوصفها أولوية إنمائية وطنية في مناطق مختارة، بما فيها آسيا الوسطى. وتولى برنامج الأغذية العالمي، بالتنسيق مع المكتب، وضع نهج ثنائي المسار يتكون من عنصر قصير الأجل وآخر طويل الأجل. ويسهم العنصر القصير الأجل في الحد من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة في أقاليم مختارة من خلال تقديم مجموعة متكاملة من تدابير المساعدة، بما فيها المعونة الغذائية، إلى الفئات الضعيفة من المزارعين الذين توقفوا عن زراعة خشخاش الأفيون أو إلى المزارعين الذين من المرجح أن يزرعوه. أما العنصر الطويل الأجل فيهدف إلى تنفيذ برنامج أكثر شمولية موجه نحو تحقيق التنمية والحد من الفقر، جنباً إلى جنب مع شركاء من قبيل البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وذلك عن طريق تشجيع الأنشطة المصممة لزيادة إنتاج المحاصيل وتوليد فرص العمل وتحسين سبل وصول صغار المزارعين إلى الأسواق في الأقاليم المدعومة من المجتمع الدولي والمكتب. ويتواصل منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨ تشغيل مشاريع الغذاء مقابل العمل المشتركة بين المكتب والفاو التي تهدف إلى دعم مزارعي خشخاش الأفيون السابقين في ثماني مقاطعات من بلخ وثلاث مقاطعات في باداخشان.

١٠- وطوال موسم زراعة خشخاش الأفيون ٢٠٠٧/٢٠٠٨، أفادت الولايات المتحدة بأنها عززت استراتيجيتها المكونة من خمسة أركان لمكافحة المخدرات في أفغانستان، والتي دعت إلى ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة في الأجل القصير وحددت طائفة واسعة من التدابير في جميع القطاعات. وشملت هذه التدابير شن الحملات الإعلامية لكسب التأييد اللازم لبرنامج حكومة أفغانستان لمكافحة المخدرات. وأفادت الولايات المتحدة أيضاً بأنها واصلت تقديم المزيد من الدعم لحملات التوعية عبر الإذاعة ووسائل الإعلام المطبوعة وحملات التوعية فيما بين الأشخاص. وجرى التركيز بوجه خاص على أنشطة التوعية في الأوساط الشعبية وفيما بين الأفراد في المجتمعات المحلية من خلال برنامج مضاعفة عدد الرسل وبرنامج القضاء على خشخاش الأفيون، وذلك بإشراك قادة المجتمعات المحلية وكبار رجال الدين وزعماء العشائر في قضايا مكافحة المخدرات. وأُتخذ إجراء ثانٍ تمثل في التصدي للمشكلة على مستوى المقاطعات. وأفادت الولايات المتحدة بأنها ستواصل توسيع نطاق مبادرة المكافأة على حسن الأداء لتوفير المزيد من الحوافز لحكام المقاطعات، بمن فيهم من نجح في الحفاظ على مقاطعته خالية من خشخاش الأفيون. وجرى دمج التخطيط لمكافحة المخدرات على صعيد المقاطعات في التخطيط العسكري على مستوى القيادات المحلية في مقاطعات رئيسية، مثل هلماند وناغارهار. واتخذت الولايات المتحدة تدبيراً ثالثاً هو الاضطلاع بحملة أقوى لإبادة الخشخاش. وأشارت إلى أنها ستستمر في دعم القوات المركزية لإبادة الخشخاش، التي تضطلع بأنشطة الإبادة دون تفاوض لزيادة أثر إبادة الخشخاش من خلال استهداف كبار ملاك الأراضي وتشجيع حكام المقاطعات على إبادة الخشخاش في المناطق التي من شأن قيامهم بتلك الإبادة فيها إحداث أكبر أثر رادع. وقامت أيضاً بدعم استحداث كتيبة مشاة مكافحة المخدرات لتوفير الحماية للقوات المركزية لإبادة الخشخاش، واعتمدت الولايات المتحدة تدبيراً رابعاً انطوى على استحداث مصادر دخل بديلة في المناطق الريفية. وواصلت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية تنفيذ برنامجها الشامل للتنمية البديلة، الذي وفر مبلغاً قدره ٩٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي لتنفيذ مشاريع التنمية البديلة في مناطق زراعة خشخاش الأفيون الرئيسية في أفغانستان. وفي عام ٢٠٠٨، عملت الوكالة المذكورة أيضاً على تسهيل وصول أكثر من ١٥٠٠ طن من الصادرات التي قُدرت قيمة مبيعاتها بما يزيد على ٦ ملايين دولار أمريكي إلى الأسواق. وأُتخذ تدبير خامس يرمي إلى تسريع وتيرة التحقيقات والاعتقالات والملاحقات الجنائية والسجن فيما يتصل بقضايا المخدرات. ووفقاً لاستراتيجية قطاع العدل العامة التي يشترك في تنفيذها أفغانستان والولايات المتحدة وشركاء دوليين، وسّعت الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٨ نطاق جهودها في مجال تدريب أعضاء النيابة العامة على مستوى الأقاليم والمقاطعات في أفغانستان. وثمة إجراء سادس تمثل في تدمير المختبرات المستخدمة في صنع

المخدرات غير المشروعة وتدمير مخزونات تلك المخدرات. وتولت الوحدة الوطنية لضبط المخدرات التابعة لشرطة مكافحة المخدرات الأفغانية والقوات الأفغانية الخاصة لمكافحة المخدرات (التي ترعاها المملكة المتحدة)، بالتعاون مع إدارة مكافحة المخدرات التابعة للولايات المتحدة، التركيز على استهداف مختبرات صنع المخدرات وضبط مخزونات المخدرات. وأُتخذ تدبير سابع بشأن تفكيك شبكات الاتجار بالمخدرات وتنقيتها. وتواصل إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية توثيق عرى تعاونها مع شرطة مكافحة المخدرات الأفغانية، بما في ذلك الوحدة الوطنية لضبط المخدرات التابعة لها، والقوات الأفغانية الخاصة لمكافحة المخدرات فيما يتعلق بمتابعة التحقيقات الجنائية ووقف التجارة غير المشروعة بالمخدرات. كما أفادت الولايات المتحدة بأنها عملت على تلبية الاحتياجات إلى خفض الطلب على المخدرات عن طريق تمويل سبعة مراكز لعلاج المدمنين على المخدرات في أفغانستان، وتقديم مجموعة من خدمات الرعاية المنزلية والرعاية في العيادات الخارجية، بما في ذلك المرفق السكني الوحيد في البلد المستخدم لإيواء المدمنات، وست عيادات متنقلة لعلاج المدمنين على المخدرات. وفي عام ٢٠٠٧، قدمت الولايات المتحدة الدعم أيضاً إلى سبعة وعشرين برنامجاً تتخذ من المساحد مقراً لها للتثقيف بشأن المخدرات، وخمسة برامج تجريبية في المدارس الأفغانية للوقاية من تعاطي المخدرات والتدريب على المهارات الحياتية، وبرامج لإذكاء الوعي بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات، ودراسة بحثية عن آثار التدخين السلبي للأفيون.

### ثالثاً- التعاون الذي يشمل أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان

١١- أحرز التعاون فيما بين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان تقدماً على جبهات عدة خلال الأشهر الأخيرة. وتبين على وجه الخصوص، أن التنسيق في العديد من القطاعات قد بدأ في التحسن من خلال الآليات الإقليمية القائمة لتعزيز التعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات وذلك، على سبيل المثال، من خلال المبادرة الثلاثية التي تشمل البلدان الثلاث وخطة العمل المبينة في الورقة الخضراء من استراتيجية قوس قزح.

١٢- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، نظّم المكتب القطري التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) في جمهورية إيران الإسلامية الاجتماع الثالث للخبراء المكلفين بإنفاذ القانون، الذي حضره ممثلون عن المكاتب القطرية التابعة للمكتب في كل من أفغانستان وباكستان وتركمانستان وعن المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع للمكتب. وكان الغرض من الاجتماع هو مناقشة الأعمال التحضيرية للاجتماع المقبل لكبار المسؤولين على المستوى التقني والوزاري ضمن إطار المبادرة الثلاثية.

١٣- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، نظّم المكتب القطري التابع للمكتب في جمهورية إيران الإسلامية، بالتعاون مع المقر الرئيسي لمكافحة المخدرات التابع لحكومة جمهورية إيران الإسلامية، الاجتماع الثاني لخبراء الاتصالات فيما بين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان. وتمثل الغرض من الاجتماع في مناقشة أساليب الاتصال عبر الحدود بين البلدان الثلاثة والاتفاق على هذه الأساليب ضمن إطار المبادرة الثلاثية وفي مناقشة ماهية المعدات اللازمة لإجراء ذلك الاتصال.

١٤- وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، نظّم المكتب القطري التابع للمكتب في جمهورية إيران الإسلامية الاجتماع الرابع للخبراء المكلفين بإنفاذ القانون في إطار المبادرة الثلاثية في طهران. وشارك في الاجتماع مسؤولون من المكتبين القطريين التابعين للمكتب في أفغانستان وباكستان، وعُقد في أعقاب هذا الاجتماع، الاجتماع الوزاري الثاني بشأن المبادرة الثلاثية.

١٥- واستضافت حكومة جمهورية إيران الإسلامية الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين في المبادرة الثلاثية في طهران بتاريخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. وتلا هذا الاجتماع عقد أول اجتماع من نوعه بين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان والمكتب في فيينا يوم ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وكان الغرض من الاجتماع هو إجراء مناقشة في إطار المبادرة الثلاثية حول استراتيجية إقليمية مشتركة لمواجهة التهديد المتنامي والمزعزع للاستقرار الذي تشكله الجريمة والاتجار بالمخدرات عبر الحدود الحساسة. وشملت المسائل التي نوقشت خلال الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين الحاجة إلى إنشاء مركز عمليات مشترك لأغراض تخطيط وتنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة المخدرات؛ وإنشاء مكاتب اتصال على الحدود لتسهيل الاتصالات وتبادل المعلومات الاستخباراتية؛ وتنظيم دورات تدريبية مشتركة؛ وتوفير معدات الاتصال ودورات تعليم اللغات؛ وإدماج المبادرة الإقليمية الهادفة لمكافحة الاتجار بتوفير وسائل الاتصال والخبرة الفنية والتدريب (تارسيت) في الأنشطة المنفّذة في إطار المبادرة الثلاثية.

١٦- وجرى في أعقاب الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين عقد الاجتماع الوزاري الثاني بشأن المبادرة الثلاثية في طهران في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨. وقد استضافت حكومة جمهورية إيران الإسلامية الاجتماع ونظّمته بالاشتراك مع المقر الرئيسي لمكافحة المخدرات التابع لحكومة جمهورية إيران الإسلامية ومع المكتب. وكان الغرض من الاجتماع هو الموافقة على التدابير العملية لتحسين التعاون في مجال مكافحة المخدرات فيما بين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان. واعتمد الاجتماع الوزاري الثاني بشأن المبادرة الثلاثية التوصيات التي اقترحها ممثلون في الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين. ومنذ عقد الاجتماع الوزاري الثاني في أيار/مايو ٢٠٠٨ تم تحديد موقع في طهران لإنشاء خلية تخطيط مشتركة

وبدأ العمل على جعل المبنى جاهزاً لتنفيذ العمليات التي ستشمل التخطيط وتبادل المعلومات الاستخباراتية في ضوء مشاركة البلدان الثلاثة في العمليات المشتركة.

١٧- وفي أعقاب الاجتماع الوزاري الثاني الذي اقترحت فيه حكومات أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان إنشاء مكاتب اتصال حدودية تمتد على طول حدودها، عُقدت، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حلقة عمل في هرات بأفغانستان. وكان الغرض العام من حلقة العمل هو تقييم جدوى إنشاء المكاتب المذكورة على طول الحدود بين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية)، وعلى امتداد الحدود بين أفغانستان وتركمانستان، ومناقشة الاحتياجات من التدريب والمعدات.

١٨- وعُقد اجتماع متابعة لكبار المسؤولين من أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان في فيينا يومي ١٥ و١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وذلك على هامش الاجتماع السادس للفرق التشاوري بشأن السياسات الخاصة بميثاق باريس. وخلال الاجتماع، الذي يسهّر عقده المدير التنفيذي للمكتب وغيره من كبار المسؤولين في المكتب، اتفق المشاركون من البلدان الثلاثة على النقاط الثماني الواردة أدناه، والتي صممت من أجل المُضي بالمبادرة الثلاثية قُدمًا، وهي:

(أ) يتعين عقد حلقة عمل إضافية بشأن الاتصالات بغية إتمام المناقشات المتعلقة بأساليب تسهيل الاتصالات عبر الحدود؛

(ب) سعيًا إلى الإسراع في إنشاء مكاتب الاتصال الحدودية، ذكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية أن بعثة تقييم مشتركة على الحدود ذات الصلة ستُنظَّم خلال الأسابيع التالية للاجتماع، مع الموظفين العاملين في المكتب القطري التابع للمكتب في جمهورية إيران الإسلامية. وذكر ممثل باكستان أن الأعمال التحضيرية المتعلقة بمكاتب الاتصال الحدودية قد وُضعت في صيغتها النهائية، وأعرب عن استعداد حكومته لتشغيل هذه المكاتب قريباً. أما ممثل أفغانستان، فقال إن من الضروري أيضاً استيفاء بعض الشروط قبل التمكن من إنشاء مكاتب الاتصال الحدودية على الجانب الأفغاني من الحدود؛

(ج) أعرب الممثلون في الاجتماع، لدى ترحيبهم بتخصيص جمهورية إيران الإسلامية مبنى لاستضافة خلية تخطيط مشتركة، عن التزام حكوماتهم بتعيين ضباط اتصال في الخلية. وفي غضون ذلك، سيقوم خبراء من أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان بدراسة الوثيقة التي أعدها المكتب عن هيكل الخلية والإجراءات المتصلة بها ويتفقوا، استناداً إلى هذه الوثيقة، على مجموعة من القواعد واللوائح. وأتفق على أن تكون تلك القواعد واللوائح بسيطة جداً، لإفساح المجال بالتالي أمام تشغيل الخلية في أقرب وقت ممكن؛

(د) ستبدأ قريباً إحدى عمليات مكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات على أساس مشروع خطة أعدتها بالفعل شرطة مكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية. وقد حُطّط لتنفيذ هذه العملية في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وستشارك فيها قوات من إيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان (مع احتمال مشاركة أفغانستان فيها). وستكون هذه العملية الأولى بمثابة تجربة تعليمية للاضطلاع بعمليات مشتركة في المستقبل؛

(هـ) اتفقت البلدان الثلاثة على مواصلة توسيع نطاق التعاون في مجال العمليات، حتى قبل الإنشاء الرسمي لخلية التخطيط المشتركة، وذلك عن طريق الاستفادة من قنوات الاتصال القائمة بالفعل لتبادل المعلومات، بما فيها المعلومات الاستخباراتية. وأبلغ ممثل أفغانستان المشاركين أن أحد الممثلين العاملين في سفارة أفغانستان بطهران سيعمل بمثابة ضابط اتصال بشأن هذه العمليات، في حين ستعمل باكستان على حشد ضباط الاتصال والخبراء والعاملين لديها في مجال مكافحة المخدرات والذين يتخذون من جمهورية إيران الإسلامية مقراً لهم. وسيُطلب إلى هؤلاء الخبراء أن يعملوا لجهات اتصال داخل خلية التخطيط المشتركة إلى حين قيام حكومتي أفغانستان وباكستان رسمياً بتعيين ضباط اتصال متفرغين؛

(و) حالما تصبح خلية التخطيط المشتركة قيد التشغيل الكامل، سيُخطط للاضطلاع بعمليات مشتركة. ولن تُكلف الخلية بجمع المعلومات الاستخباراتية بل، بالأحرى، باستخدام المعلومات الاستخباراتية المقدمة من الدول المشاركة في المبادرة الثلاثية لأغراض التخطيط للعمليات المشتركة؛

(ز) سوف يقوم المكتب بتقديم المساعدة التقنية اللازمة من خلال المشاريع الجارية والمُزمع تنفيذها، إذا ما سمح التمويل بذلك ووفقاً لولايات المكتب في مجال التعاون التقني؛

(ح) ستُعقد اجتماعات المبادرة الثلاثية المقبلة لكبار المسؤولين المكلفين بإنفاذ القوانين وكبار المسؤولين على المستوى الوزاري في إسلام آباد في أيار/مايو أو حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

## رابعاً- التعاون مع جمهورية إيران الإسلامية

١٩- يقدم المكتب المساعدة في إطار التعاون التقني إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية في مجالات إنفاذ قوانين المخدرات، وخفض الطلب على المخدرات، وفيرس نقص المناعة البشرية/الأيدز، وسيادة القانون. وفي كل مجال من هذه المجالات، تيسّر أنشطة المكتب في جمهورية إيران الإسلامية الحوار بين المجتمع الدولي وذلك البلد، وتيسّر بالتالي توفير المساعدة

التقنية وتنفيذها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. كما تيسر أنشطة المكتب تنفيذ الأجزاء الثلاثة التالية من استراتيجية قوس قزح في جمهورية إيران الإسلامية: (أ) "الورقة الخضراء"، بشأن المبادرة الثلاثية، التي تتألف من خطة عمل لتعزيز التعاون عبر الحدود في مجال إنفاذ مكافحة المخدرات بين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان؛ و(ب) "الورقة الحمراء"، بشأن المبادرة الإقليمية الهادفة لمكافحة الاتجار بتوفير وسائل الاتصال والخبرة الفنية والتدريب (تارسييت)، التي تتألف من خطة عمل تستهدف مكافحة تهريب السلاسل المستخدمة في صنع الهيروين في أفغانستان وفي البلدان المحيطة بها؛ و(ج) "الورقة الزرقاء"، التي تتألف من خطة عمل لتحسين الردود على تعاطي المواد الأفيونية، والحالة المتعلقة بفيروس الأيدز في أفغانستان والبلدان المجاورة. ويتألف برنامج المكتب القطري في جمهورية إيران الإسلامية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ من ١٣ مشروعاً، كان يجري تنفيذ سبعة منها في عام ٢٠٠٨؛ فيما لا تزال ستة مشاريع منها في مرحلة التخطيط، بسبب النقص في التمويل. وتبلغ الميزانية الإجمالية للبرنامج نحو ٢٢ مليون دولار أمريكي، قدمت منها حكومات إيرلندا وإيطاليا وبلجيكا والسويد وسويسرا وفرنسا والنرويج وهولندا ما مجموعه ٨,٥ مليون دولار. كما قدمت المفوضية الأوروبية أموالاً لذلك الغرض.

٢٠- وأسهم برنامج المكتب القطري في جمهورية إيران الإسلامية في تحقيق سلسلة من النتائج منها: اعتماد قانون لمكافحة غسل الأموال في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ والتصديق على اتفاقية مكافحة الفساد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ وتعزيز الدور الذي تضطلع به المنظمات الوطنية غير الحكومية في مجال خفض الطلب على المخدرات من خلال تبسيط تدابير الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل في البلاد؛ وإدماج الجهود الإيرانية في المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل مبادرة ميثاق باريس، والمبادرة الثلاثية ومبادرة تارسييت. وشجع المكتب، عن طريق برنامج التعاون التقني لجمهورية إيران الإسلامية، التعاون فيما بين بلدان الجنوب في شكل دعم للسياسات وأنشطة بناء القدرات، بما في ذلك عن طريق تبادل الخبرات وعرض أفضل الممارسات للتعامل مع متعاطي المخدرات بالحقن في المجتمع المحلي وبيئات السجون. وعلاوة على ذلك، اضطلع المكتب القطري في جمهورية إيران الإسلامية بدور الأمانة لاجتماع مجموعة دابلن الصغرى الذي عقد مع ممثلين من المقر الرئيسي لمكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية. واستؤنف التعاون بين المقر الرئيسي لمكافحة المخدرات ومجموعة دابلن الصغرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٢١- وفيما يتعلق بسيادة القانون، نظم المكتب جولة دراسية إلى إيطاليا ضمت مسؤولين إيرانيين من السلك القضائي ووزارة الخارجية وهيئات إنفاذ القانون المشاركة في الجهود

المبدولة لمكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال وفي المساعدة المتبادلة. وأعقبت هذه الزيارة حلقة عمل عُقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عن المعايير الدولية وأفضل الممارسات والتشريعات والمؤسسات في مجال الجريمة المنظّمة وغسل الأموال والمساعدة القانونية المتبادلة، وعن نتائج الجولة الدراسية إلى إيطاليا. ونظّم المكتب جولتين دراسيتين أخريين، واحدة إلى إيطاليا في تموز/يوليه ٢٠٠٨ والثانية إلى تايلند، في آب/أغسطس ٢٠٠٨ لصالح قضاة وأعضاء نيابة عامة ودبلوماسيين وممثلي مؤسسات من القطاعين الحكومي والخاص في إيران. وكان الغرض من هاتين الجولتين الدراسيتين هو دراسة الحلول القائمة على تكنولوجيا المعلومات وقواعد البيانات التي كُيفت للوفاء بأغراض مكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال وجرائم الفضاء الحاسوبي (الجرائم السيبرانية) وتطوير وتعزيز الآليات الفعالة للمساعدة القانونية المتبادلة.

٢٢- وفيما يتعلق بمسائل الوقاية من تعاطي المخدرات وفيرس الأيدز، تمكّن ممثلو جمهورية إيران الإسلامية، بفضل المساعدة التقنية التي قدمها المكتب، من المشاركة في "المشاورات الآسيوية الأولى حول الوقاية من الإصابة بفيروس الأيدز ذات الصلة بتناول المخدرات" التي عُقدت في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في غوا، الهند. وكان الغرض من الاجتماع هو التعريف بتجارب جمهورية إيران الإسلامية في مجال الوقاية من فيروس الأيدز ورعاية متعاطي المخدرات بالحقن وتقاسم تلك التجارب. وبالإضافة إلى ذلك، اشترك المكتب مع المعهد المعني بالاستراتيجية الموحدة للبحوث وتدابير التدخل في مجال تعاطي المخدرات (داريوس) في تنظيم حلقة تدريبية عن الوقاية الأولية من تعاطي المخدرات ومن فيروس الأيدز لدى أزواج متعاطي المخدرات في أيار/مايو ٢٠٠٨. وكان الهدف الرئيسي من هذه الحلقة هو زيادة المعرفة العملية لدى الخبراء الناشطين في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجه، ولا سيما خبراء المنظمات غير الحكومية الذين يعملون على أساليب ومبادئ الوقاية الأولية من تعاطي المخدرات لدى أزواج متعاطي المخدرات.

٢٣- وفيما يتعلق بمشاركة سلطات إنفاذ القانون الإيرانية في مبادرة تارسييت، وهي مبادرة إقليمية يقودها المكتب وتستهدف مكافحة تهريب السلائف المستخدمة في صنع الهيروين في أفغانستان وفي البلدان المحيطة بها، نظم المكتب، بالتعاون مع المقر الرئيسي لمكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية والشرطة المالية (غارديا دي فينانزا) في إيطاليا، دورة تدريبية لمدة أسبوع، عُقدت في بندر عباس، جمهورية إيران الإسلامية، في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وركّزت الدورة التدريبية على السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع الهيروين، ومراقبة الحاويات وتحديد المخاطر. وفي إطار مبادرة تارسييت، ضبطت السلطات الإيرانية ١٦ طناً من كلوريد

الخل وه أطنان من أهيدريد الخل في ميناء بندر عباس. وكانت أفغانستان وجهة الشحنتين المضبوطتين اللتين نقلتا عبر دبي، الإمارات العربية المتحدة. ويرد المزيد من المعلومات عن نتائج مبادرة تارسييت في عام ٢٠٠٨، وكذلك عن الأنشطة المقررة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ في الموقع الشبكي للمكتب (<http://www.unodc.org/unodc/en/regional/central-asia.html>).

٢٤- وتهدف مذكرة التفاهم التي وقعتها إيران (جمهورية-الإسلامية) وبروني دار السلام وتركيا والهند إلى الحد من عمليات التهريب وتعزيز التعاون الأمني في هذا الميدان. وعززت حكومة سلطنة عمان قدرات أجهزة الأمن ذات الصلة من خلال توفير أسطول من الزوارق السريعة والحديثة وطائرات حديثة قادرة على الطيران في الظروف الصعبة، وذلك لتعزيز مراقبتها للساحل العماني واعتراض عمليات التهريب.

٢٥- وفي إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، نظّم المكتب، في تموز/يوليه ٢٠٠٨، جولة دراسية إلى جمهورية إيران الإسلامية عن برامج الوقاية من فيروس الأيدز والرعاية في السجون والمجتمعات المحلية، لفائدة مجموعة من ممثلي بلدان جنوب آسيا التالية: بنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند. ونظّم المكتب، بالتعاون مع المقر الرئيسي لمكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية، جولة دراسية عن الوقاية من تعاطي المخدرات لكبار الخبراء الإيرانيين إلى هولندا والسويد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وكان من أهداف تلك الجولة زيارة المنظمات الهولندية والسويدية ودراساتها والاطلاع على البرامج الناجحة لخفض الطلب على المخدرات، ولا سيما البرامج التي تركز على الوقاية الأولية من تعاطي المخدرات؛ ومن بين الأهداف أيضا تعريف الخبراء الإيرانيين على المنظمات والخبراء وإطلاعهم على البرامج المتعلقة بالوقاية وتعزيز الصحة بما في ذلك برامج الوقاية من فيروس الأيدز التي صمّمت لتلبية احتياجات أوساط المجتمع التي تعاني من تعاطي المخدرات والتي يجري تنفيذها في المجتمعات المحلية والنظام التعليمي والسجون وأماكن العمل والأسر.

## خامسا- التعاون مع باكستان

٢٦- عزّزت حكومة الصين، في السنوات الأخيرة، تعاونها في مجال مكافحة المخدرات مع بلدان في منطقة "الهلال الجديد". وتحققت نتائج ملموسة في مساعدة السلطات المعنية بمكافحة المخدرات في البلدان المعنية (أفغانستان وأوزبكستان وباكستان وطاجيكستان) على تعزيز قدرتها على كشف المخدرات وضبطها، من خلال تدريب موظفيها. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين الصين وباكستان، أنجزت الصين، في أيار/مايو ٢٠٠٨، مهمة

مساعدة السلطات الباكستانية المعنية بمكافحة المخدرات في مطارات مدن كراتشي وكيدا وبيشاور ولاهور وإسلام أباد.

٢٧- ولم تتعاون ماليزيا بشكل مباشر مع باكستان بعد، لكنها شاركت في مشاريع إقليمية في إطار خطة كولومبو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التعاونية في آسيا والمحيط الهادئ. وبُحثت إمكانية التعاون في الاجتماع التاسع والعشرين لكبار المسؤولين المعنيين بمسائل المخدرات في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، الذي عقد في بندر سيرى بيباوان في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ولا تزال هناك حاجة إلى الاستمرار في مناقشة مجالات محددة من التعاون. وماليزيا مستعدة للتعاون مع جميع البلدان في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، وذلك تماشيا مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

٢٨- ويقدم المكتب خدمات التعاون التقني إلى حكومة باكستان في المجالات المتعلقة بإنفاذ قوانين المخدرات، والوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج متعاطيها وإعادة تأهيلهم، والوقاية من الإصابة بفيرس الأيدز، ومكافحة الجريمة المنظمة. ويدعم المكتب أيضا حكومة باكستان في مجالات إدارة الحدود ومراقبة الحاويات ويعمل على تعزيز التعاون عبر الحدود بهدف مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (من خلال المبادرة الثلاثية، على سبيل المثال). ويرمي المكتب، من خلال ما يبذله من جهود في باكستان، إلى التأثير الإيجابي في الجهود الدولية المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، وكذلك إلى التأثير على الأوضاع الأمنية في أماكن أخرى. وساعد نهج المكتب الداعي إلى استخدام السياسات القائمة على الأدلة حكومة باكستان في إنجاز الخطة الرئيسية الوطنية الجديدة لمكافحة المخدرات وفي إجراء التقييم الوطني لتعاطي المخدرات في عام ٢٠٠٦. ويركّز المكتب أيضا على الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجه، مستهدفا الفئات المعرضة للخطر، مثل أطفال الشوارع والنساء والسجناء، ويدعو إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة إلى متعاطي المخدرات بالحقن. وفي نهاية عام ٢٠٠٨، كانت حافظة المكتب من البرامج المخصصة لباكستان تتضمن ثمانية مشاريع يجري تنفيذها بميزانية إجمالية تبلغ ٨,٢ مليون دولار. وتلقى البرنامج القطري الذي كان ينقصه مبلغ ١,٦ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨، تمويلا وتعهداً بالتمويل من حكومات الدانمرك والسويد وسويسرا وكندا والنمسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٢٩- وأفادت الولايات المتحدة بأنها قدمت، من خلال برنامجها لمكافحة المخدرات ومشروعها لأمن الحدود (الذين تمولهما وزارة خارجية الولايات المتحدة)، الدعم العملي والسلع الأساسية والتدريب إلى قوة مكافحة المخدرات في باكستان وإلى الكثير من الأجهزة الأخرى لإنفاذ القانون التي تنفذ ولايات تتعلق بمكافحة المخدرات أو أمن الحدود. وعلاوة

على ذلك، قدمت الولايات المتحدة التمويل اللازم إلى أنشطة خفض الطلب على المخدرات وأنشطة المساعدة التقنية والعملية من أجل ما يلي: (أ) بناء وتحديد مراكز حدودية في بلوخرستان وفي إقليم الحدود الشمالية الغربية؛ و(ب) بناء الطرق من أجل تيسير وصول أجهزة إنفاذ القانون إلى المناطق النائية؛ و(ج) وضع مشاريع لتوفير المياه والكهرباء إلى المناطق النائية، وتشجيع زراعة محاصيل أخرى غير خشخاش الأفيون؛ و(د) تمويل إنشاء خلية لمكافحة المخدرات داخل أمانة المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية من أجل المساعدة في تنسيق جهود مكافحة المخدرات في المناطق القبلية حيث تُزرع الغالبية الساحقة من محاصيل خشخاش الأفيون؛ و(هـ) تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة المخدرات من خلال توفير الدعم لبرنامج الجناح الجوي في وزارة الداخلية؛ و(و) تعزيز أمن الحدود من خلال تدريب قوات حرس الحدود وتوفير السيارات ومعدات الاتصال والمراقبة بهدف تعزيز الدوريات في المناطق الحدودية النائية؛ و(ز) تنفيذ مهمات عملياتية لنقل قوات إنفاذ القانون للإغارة على مجموعات المخدرات ومرافق تجهيز المخدرات المشبوهة، وإجراء دراسات استقصائية عن خشخاش الأفيون، وإجلاء المصابين ومهمات استطلاعية على الحدود؛ و(ح) دعم خطة حكومة باكستان للتنمية المستدامة في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية.<sup>(٦)</sup> كما أعلنت الولايات المتحدة عن خطط لمواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة باكستان في جهودها لإبادة محاصيل خشخاش الأفيون، وتعزيز القدرة على إدارة الحدود، وإجراء تحقیقات تهدف إلى تفكيك تنظيمات الاتجار بالمخدرات، وزيادة معدلات الإدانة ومصادرة الموجودات، وخفض الطلب على المخدرات غير المشروعة من خلال تعزيز تدابير الوقاية والتدخل والعلاج. وكى تنفذ الولايات المتحدة هذه الخطة، يجب أن تثار حكومة باكستان في جهودها الرامية إلى التنفيذ الصارم لحظر خشخاش الأفيون، وإبادة محاصيل خشخاش الأفيون، وتطوير قدرات استخبارية محلية في مجال المخدرات، وتعزيز التعاون بين الوكالات، وتحسين الاستفادة من الموارد وفرص التدريب، وتعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات.

(6) أطلقت الولايات المتحدة استراتيجية خمسية لتنمية المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، بتكلفة تبلغ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، تشمل تدابير تتعلق بإيجاد فرص العمل، والخدمات الصحية والتعليمية، وبناء المؤسسات، وتطوير البنية التحتية وتوسيع نطاق الاقتصاد المحلي. وعلاوة على ذلك، خصصت الولايات المتحدة، في عام ٢٠٠٧ مبلغ ١٧ مليون دولار أمريكي لأنشطة توسيع الطرق وبناء الجسور، ولبرنامج تهدف إلى رفع مستوى مؤسسات وقوات إنفاذ القانون ولإنشاء قوة شرطة داخلية في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية يُعَيَّن ضباطها من بين أفراد القبائل المحلية.

## سادساً- التعاون مع الدول الأخرى في آسيا الوسطى

٣٠- ما زالت آسيا الوسطى ممراً رئيسياً للاتجار بالأفيون والهروين المنتجين في أفغانستان. فقد نقلت نسبة قدرها حوالي ١٥ في المائة تقريباً من إجمالي الهروين المهرب من أفغانستان على طول "الدرب الشمالي" وعبر الاتحاد الروسي إلى أوروبا في عام ٢٠٠٦، إضافة إلى كميات غير محددة جرى تهريبها أيضاً إلى غرب الصين (مقاطعة شينجيانغ التي تتمتع بالحكم الذاتي). ونتيجة لإنتاج كميات كبيرة من المواد الأفيونية في أفغانستان تتجاوز الطلب العالمي على هذه المواد بكثير، يجري استهلاك كمية متزايدة من المخدرات في مناطق تقع على امتداد دروب التهريب.

٣١- وخلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، ركّز المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة على تنفيذ خطط العمل التي تشتمل على استراتيجية قوس قزح. وتم إيلاء اهتمام خاص للورقة الحمراء المعنونة "استهداف السلائف المستخدمة في صنع الهروين" والورقة الصفراء المعنونة "تأمين حدود آسيا الوسطى مع أفغانستان" والورقة البنفسجية المعنونة "مبادرات بحر قزوين والحدود التركمانية". ولخطط العمل تلك دور رئيسي الآن في استراتيجية المكتب الخاصة بآسيا الوسطى، كما يجري تنفيذ أنشطة متنوعة لضمان استجابة منسقة ومتوافقة للتدخلات المتعلقة بمراقبة المخدرات في تلك المنطقة الفرعية.

٣٢- وكجزء من استراتيجية "استهداف السلائف المستخدمة في صنع الهروين"، قام المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى بإطلاق مبادرة "تارسيت" بالتعاون الوثيق مع مبادرة ميثاق باريس. وخلال تنفيذ مبادرة "تارسيت"، استخدمت مشاريع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الموجودة في المنطقة كمنطلقات لمساعدة الحكومات على الاضطلاع بأنشطة تدخل منسقة تهدف إلى استئابة واعتراض شحنات السلائف الكيميائية الداخلة إلى أفغانستان، ولا سيما أنهيدريد الخل. وكانت نتائج المبادرة التي شاركت فيها السلطات المختصة في أفغانستان وأوزبكستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان مشجعة، ولأول مرة منذ عام ٢٠٠١، قامت البلدان المجاورة لأفغانستان بضبط شحنات من الكيماويات كان يجري تهريبها عبر المنطقة. وعلاوة على ذلك، جرى تطوير علاقات التآزر مع مشاريع المكتب الأخرى بما في ذلك، المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى الذي عمل، لأول مرة، بوصفه وحدة عمليات مستقلة، بدور وحدة المراقبة التشغيلية لمبادرة "تارسيت". وقام المدربون الدوليون المشاركون في المبادرة بنقل المهارات في مجال التدريب والعمليات إلى السلطات الوطنية، وضُبط عدد من

شحنات أنهيدريد الخل. وبضبط تلك الشحنات تم منع الصنع غير المشروع لما يزيد على ١٥ طنا من الهيروين.

٣٣- وتدمج خطة العمل الواردة في "الورقة الصفراء" المشاريع القائمة حاليا لتشجيع تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون فيما بين سلطات الحدود، مع إنشاء أفرقة منع متنقلة بغية تشكيل استراتيجية متماسكة لتأمين الحدود بين أفغانستان وجيرانها. وفي إطار خطة العمل تلك، يقوم المكتب بتيسير التعاون عبر الحدود بين السلطات الأفغانية وسلطات دول آسيا الوسطى، مما سيؤدي في حينه إلى إنشاء مكاتب اتصال حدودية في المناطق المعروفة بأنها شديدة الخطورة، وليس على الحدود الأفغانية فحسب وإنما أيضا على المعابر الحدودية الرئيسية داخل المنطقة الفرعية، ومن الممكن كذلك على الحدود بين دول آسيا الوسطى والصين وإيران (جمهورية-الإسلامية). ومكاتب الاتصال الحدودية هذه ضرورية لزيادة قدرة حرس الحدود وموظفي الجمارك وسلطات إنفاذ القانون المعيّنة في تلك المناطق من خلال تشجيع الاتصال والتعاون والتنسيق عبر الحدود. وبغية استكمال الأنشطة الرامية إلى تأمين المعابر الحدودية الثابتة وتحسينها من خلال إنشاء مكاتب الاتصال الحدودية، تشجع الاستراتيجية أيضا إنشاء أفرقة منع متنقلة واستخدامها لتأمين حدود دول آسيا الوسطى. وقد تم حتى الآن إنشاء أفرقة منع متنقلة في قيرغيزستان وطاجيكستان. وقام المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع للمكتب، بدعم من المديرين التابعين للقيادة المركزية للولايات المتحدة، وإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة بتنظيم دورات تدريب تأهيلي لأول أربعة أفرقة منع متنقلة (٣٣ رجلا).

٣٤- وكانت مبادرة بحر قزوين هي النتيجة الرئيسية لاجتماع مائدة الخبراء المستديرة التي عُقدت في تركمانبashi، تركمانستان، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، من أجل تنسيق تقديم المساعدة التقنية بشأن مكافحة المخدرات في منطقة بحر قزوين. وسوف يعمل المكتب، في إطار مبادرة بحر قزوين، على زيادة القدرة التحليلية لقوات إنفاذ القانون في دول المنطقة بغية إعداد استراتيجيات أكثر فاعلية وأفضل استهدافا. وسوف تنفذ المبادرة بصورة تجريبية في تركمانستان التي ستصبح مركزا للتعاون بين الموانئ والمناطق البحرية في منطقة بحر قزوين. ومن المقرر أن يقوم كل من المكتب (من خلال برنامج مراقبة الحاويات وإنشاء وحدات مشتركة بين الوكالات لمراقبة الموانئ) والمفوضية الأوروبية (من خلال وحدات توسيم المخدرات التابعة لبرنامج إدارة الحدود في آسيا الوسطى) بتنسيق الأنشطة في ميناء تركمانبashi. وفي إطار مبادرة بحر قزوين، استضاف المكتب، بدعم من حكومة تركمانستان، اجتماعا لكبار مسؤولي إنفاذ القانون في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ من أجل وضع

خطة عمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وهناك أنشطة أخرى مشاهة تجري في مناطق أخرى من تركمانستان في إطار مشروع "تقوية المراقبة الحدودية على امتداد الحدود التركمانية-الأفغانية، ولا سيما عند نقطة تفتيش إمام-نزار". وفي عام ٢٠٠٨، تم تنظيم جولة دراسية إلى تركيا لتعريف موظفي سلطات إنفاذ القانون على الممارسات العملية لمنع المخدرات في المطارات وعلى الحدود الأرضية شملت تحديد سمات المخاطر وإدارة قواعد البيانات وتطبيقات معدات المسح والمراقبة. وعلاوة على ذلك، قام المكتب بتيسير تدريب موقعي في مجال تقنيات التفتيش وتحديد سمات المخاطر في عمليات مراقبة الحدود الأرضية (التي تشمل تفتيش الركاب والمركبات والأمتعة والبضائع) أجري في إمام-نزار في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٣٥- وواصل المكتب دعم جهود التعاون الرامية إلى زيادة تبادل المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون في آسيا الوسطى، بما في ذلك من خلال توسيع مشروع إقليمي يهدف إلى استحداث قواعد بيانات استخباراتية وطنية في أفغانستان وأذربيجان. وسوف يوفر المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى الإطار القانوني والآليات اللازمة لتقاسم المعلومات. وقد تم صوغ الصكوك القانونية والمؤسسية الضرورية في شكلها النهائي، إلا أنه، حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، كانت ست دول فقط من الدول السبع المشاركة في المركز الإقليمي المذكور قد وقعتها. وصدقت تركمانستان على الاتفاق المنشئ للمركز في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وصدقت قيرغيزستان على الاتفاق في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ووفقا لقرار صادر عن مجلس وزراء كازاخستان بتاريخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أقر اتفاق المركز الإقليمي وأحيل إلى البرلمان. وتوفر الخطة الاستراتيجية للمركز الأساس الذي يسمح للمركز بأن يصبح وكالة عاملة بشكل كامل حالما تنتهي عملية التصديق بنجاح. وفي عام ٢٠٠٧، اعتمد رؤساء الإدارات القانونية في وزارات الخارجية وكبار موظفي أجهزة إنفاذ القانون في البلدان المشاركة المرحلة التحريية للمركز وأوصوا بالمباشرة بها في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وخلال المرحلة التحريية، اضطلع المركز بدور تشغيلي وتنسيقي لعدد من مشاريع ومبادرات إنفاذ القانون في المنطقة، بحيث كانت مبادرة "تارسيت" المثال الأساسي في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، أقام عدد من ضباط الاتصال الأجانب بالفعل اتصالا عمليا مع موظفي المركز، وأجري عدد من العمليات على أساس المعلومات المتوافرة من خلال شبكة ضباط الاتصال، كما أقيمت روابط عمل مع ضباط الاتصال المعنيين بإنفاذ القانون في عدد من البلدان. ويجري اتخاذ تدابير لضمان التعاون مع السلطات الأفغانية من المتوقع أن تؤدي إلى منح أفغانستان وضع المراقب في المركز وإلى تعيين ضابط اتصال أفغاني لدى المركز. وتُقام حاليا روابط مع نظراء في الصين. ويلقى المشروع

دعماً قويا من مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمنظمة العالمية للجمارك. وسوف يكون للإنتربول مكتب في المركز. كما جرى تركيب نظام "INTERPOL I-24/7" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مع قيام موظفي الإنتربول بتوفير التدريب عليه لموظفي المركز. ويجري العمل على الانتهاء من اختبار أداة "CENcomm" (أداة الاتصالات المأمونة في شبكة الإنفاذ الجمركي) التي وفّرتها المنظمة العالمية للجمارك للمركز.

٣٦- واستمر المكتب في توفير المساعدة القانونية من أجل تحسين التشريعات والممارسات في قضايا تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. ونظم المكتب بمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حلقة عمل بعنوان "ضبط عائدات/أدوات الجريمة المنقولة إلى ولايات قضائية أجنبية ومصادرها وتقاسمها/إعادتها" في ألماتي، كازاخستان، في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وحضر حلقة العمل ممثلو عدد من الوكالات من الاتحاد الروسي وأوزبكستان وأوكرانيا وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وكان من بين المشاركين الآخرين قضاة وأعضاء نيابة عامة وموظفون في أجهزة إنفاذ القوانين وخبراء من إيرلندا والمملكة المتحدة وهولندا وكذلك من وحدات الاستخبارات المالية الأفغانية. كما شارك فيها ممثلون عن الإنتربول واليوروبول.

٣٧- وفيما يتعلق بمشاريع خفض الطلب، واصل المكتب مساعدة بلدان المنطقة الفرعية على تنمية قدراتها فيما يتعلق بتحسين الاستجابة لمتطلبات الوقاية من فيروس الأيدز وعلاجه ورعاية المصابين به، وخاصة بين متعاطي المخدرات بالحقن وفي بيئات السجون، وبمعالجة وإعادة تأهيل متعاطي المخدرات. وفي عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ اكتملت بنجاح بعض المشاريع الرئيسية التي توفر المساعدة التقنية بشأن تنويع الخدمات المتعلقة بفيروس الأيدز بين متعاطي المخدرات بالحقن، وتوفير المشورة في مجال السياسة العامة للنظرء الوطنيين، والوقاية من تعاطي المخدرات بالاستعانة بوسائل الإعلام والصحافيين ومنظمات المجتمع المدني.

٣٨- وأبلغت الولايات المتحدة عن تقديم مساعدة تقنية وعملية لمساعدة حكومة طاجيكستان على زيادة قدراتها في مجال إنفاذ القانون ومكافحة المخدرات. ويقوم مكتب التعاون الدفاعي في الولايات المتحدة بتركيب نظام اتصالات رئيسي لربط جميع المراكز الحدودية بمقر قيادة حرس الحدود. وسيُوسَّع هذا النظام في نهاية المطاف ليشمل وصلات مع جميع أجهزة إنفاذ القانون والأجهزة الأمنية في طاجيكستان، ويسهم بالتالي في الجهود الإقليمية، مثل المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، بهدف تحسين تدفق المعلومات والاستخبارات بين دول آسيا الوسطى ومكافحة شبكات الجريمة المنظمة في المنطقة

الفرعية بصورة أفضل. كما قام مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين التابع لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة ووزارة الدفاع في الولايات المتحدة بتمويل أعمال إصلاح المواقع الحدودية، وتوفير التدريب وعدد كبير من معدات العمليات والتحقيق لوكالات حكومية مختلفة لها علاقة بالأمن. وواصلت الولايات المتحدة زيادة مساعدتها إلى وزارة الداخلية في طاجيكستان، وأعلنت عن خطط لزيادة تعاونها مع أجهزة إنفاذ القانون الأخرى المعنية بجرائم المخدرات. وبدخول مساعدة الولايات المتحدة إلى وكالة مكافحة المخدرات في طاجيكستان عامها الثامن، تقوم الولايات المتحدة بتوفير التمويل لدعم القدرة التشغيلية التي من شأنها أن تكمل برامج أخرى تمولها، مثل برامج التعاون مع إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية. وأعلنت الولايات المتحدة عن خطط لمواصلة زيادة القدرة المحلية على إنفاذ القانون، وتعزيز مؤسسات سيادة القانون ودعم حملات خفض الطلب على المخدرات ومكافحة الفساد. وأفادت الولايات المتحدة أنها ستواصل التركيز على ما يلي: بناء القدرة الأساسية لأجهزة إنفاذ القانون الرئيسية، ولا سيما وزارة الداخلية وحرس الحدود في طاجيكستان؛ وتوسيع الإدارة على المستوى الأوسط وتدريب قادة تلك الكيانات؛ ومواصلة الضغط باتجاه بذل جهود مجدية في مكافحة الفساد في جميع الإدارات الحكومية. وتشمل الأهداف الرئيسية للبرامج المستقبلية توسيع وجود إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية، وتطوير التدريب والتوجيه في وكالة مكافحة المخدرات، وزيادة التركيز على تدريب وتطوير شبكة مصادر موثوقة من شأنها أن تمكن وكالة مراقبة المخدرات ووزارة الداخلية من رفع دعاوى ضد منظمات الاتجار الرئيسية العاملة في آسيا الوسطى. وستبدأ الولايات المتحدة أيضا بتوفير الدعم التقني والعملي لتعزيز قدرة طاجيكستان على التحقيق مع كبار تجار المخدرات وعصابات الجريمة المنظمة وملاحقتهم قضائيا، وتحسين وإصلاح التدريب في القطاع القضائي، ودعم الجهود الوطنية لمكافحة الفساد.

٣٩- وركزت المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة إلى أوزبكستان في مجال مكافحة المخدرات على منع أنشطة المخدرات غير المشروعة في أوزبكستان وعبرها، وعلى الحاجة إلى زيادة قدرة أجهزة إنفاذ القانون الأوزبكية على مكافحة تلك الأنشطة. وقُدمت المساعدة في أغلب الأحيان على شكل مساعدة تقنية وتدريب وقدمت بصورة محدودة على شكل هبات من المعدات. وشاركت بعض الأجهزة التابعة لحكومة أوزبكستان في التدريب الذي رعته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧. ووفرت برامج المساعدة التي تمولها وزارة خارجية الولايات المتحدة مزيدا من معدات التفتيش المتخصصة وما تستلزمه من تدريبات في المراكز الجمركية في كافة أنحاء أوزبكستان، بما في ذلك في ميناء ترمز ذي الأهمية الاستراتيجية

ومحطة سكك حديدية رئيسية في سراسيا، على الحدود الطاجيكية. كما وفرت تلك البرامج المساعدة على تحسين البنية التحتية في بعض المراكز الحدودية النائية في ذلك البلد، وذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية وتعزيز الرقابة على الحدود. ويستمر تنفيذ مشروع خفض الطلب على المخدرات التابع لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في نقاط رئيسية على طول دروب تهريب المخدرات بغية وقاية الشباب المعرضين لخطر كبير يتمثل في تحولهم إلى متعاطين للمخدرات بالحقن. ويتعاون موظفو المشروع مع المنظمات المحلية لإيصال رسائل رئيسية تهدف إلى منع تعاطي المخدرات وتوفير أنشطة بديلة من خلال "مراكز القوى الشبابية" المبتكرة. وتشكل تلك الأنشطة نماذج للاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس الإيدز في أوزبكستان، لأن وباء هذا الفيروس يتفاقم أساساً بتعاطي المخدرات بالحقن.

٤٠- كما أبلغت الولايات المتحدة عما تقدمه من مساعدة تقنية في مجال مكافحة المخدرات إلى حكومة تركمانستان. وقدم مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين التابع لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة المساعدة إلى وزارة الداخلية في تركمانستان في تحسين التحاليل الشرعية الجنائية التي تستخدمها وزارة الداخلية في التحقيقات المتعلقة بالمخدرات. كما زود مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالأموال اللازمة لتدريب حرس الحدود على تدابير منع المخدرات. ووفرت وزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة، من خلال وكالة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية، التدريب لسلطات إنفاذ القانون في تركمانستان على ضبط السلع المهربة بطريق الجو، وبالسكك الحديدية الدولية وعبر الحدود البرية. كما أبلغت الولايات المتحدة عن خططها الرامية إلى التوسع في توفير التدريب العملي على إنفاذ قوانين المخدرات. وبعد أن يقوم مسؤولون من تركمانستان والولايات المتحدة بتحديد مجالات تحسين جهود مكافحة المخدرات، ستوفر الولايات المتحدة الاستجابة المناسبة والمتكاملة والمنسقة. وتشجع حكومة الولايات المتحدة حكومة تركمانستان على استهلال جهود طويلة الأمد لخفض الطلب على المخدرات. وسوف تعزز الولايات المتحدة جهود خفض الطلب من خلال التدريب على تدابير المنع، وبناء مؤسسات إنفاذ القانون، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتبادل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالمخدرات.

٤١- وعرضت حكومة تايلند تقديم منح دراسية لموظفين من أوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان لتلقي التدريب في مجال إنفاذ قوانين المخدرات. كما قدمت دعماً مالياً إلى مشاريع مصادر الرزق البديلة في أفغانستان والتي تقوم بتنفيذها مؤسسة ماي فاه لوانغ.

## سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٢ - لعل لجنة المخدرات تود النظر في ما يلي:

(أ) التشجيع على مواصلة تقديم الدعم إلى أفغانستان والبلدان المجاورة للتأكد من أن الأهداف السبعة ذات الأولوية والمحددة في استراتيجية قوس قزح تغطي بتمويل جيد يكفي لتحقيق الأثر القائم على النتائج الذي يستهدف ويشجع الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف بغية تحقيق أقصى قدر من الأثر العملي لتلك الاستراتيجية؛

(ب) دعم مبادرة المكافأة على حسن الأداء، من أجل ضمان بقاء المقاطعات الخالية من خشخاش الأفيون على هذا النحو، ودعم خريطة الطريق التي وضعها المكتب للمقاطعات الخالية من خشخاش الأفيون (بما يتماشى مع "الورقة الزرقاء" من استراتيجية قوس قزح)، مع العلم بأن المكتب، نظراً للموارد المحدودة المتاحة له، يستهدف بعض المقاطعات المختارة كي يكون لتدخلاته أقصى قدر من التأثير؛

(ج) تشجيع تنفيذ المساعدة التقنية في أفغانستان على مستوى المقاطعات، ومن ثم دمج جهود مكافحة المخدرات، مثل إنفاذ القانون ومصادر الرزق البديلة وخفض الطلب، بالمساعدة في مجال العدالة الجنائية واستكمال الجهود المبذولة على مستوى المقاطعات بأنشطة تهدف إلى تعزيز حدود المقاطعات الأفغانية المحاذية للبلدان المجاورة (مثل جمهورية إيران الإسلامية وباكستان على طول الدرب الجنوبي وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان على طول الدرب الشمالي)؛

(د) الترحيب بإنشاء خلية التخطيط المشتركة، في إطار المبادرة الثلاثية (بما يتفق مع "الورقة الخضراء" من استراتيجية قوس قزح)، وتشجيع العمليات المشتركة وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان وحث تلك البلدان الثلاثة على تنفيذ عمليات مشتركة من تصميم الموظفين العاملين في خلية التخطيط المشتركة؛

(هـ) مراعاة أهمية تبادل المعلومات والاستخبارات، وأهمية التعاون عبر الحدود واستخدام تقنيات المنع الحديثة في مواجهة مهربي المخدرات، وحث دول آسيا الوسطى على تحقيق أفضل استفادة ممكنة من المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، ومن مكاتب الاتصال الحدودية، ومن أفرقة المنع المتنقلة (بما يتفق مع "الورقة الصفراء" من استراتيجية قوس قزح)، وعلى ربط تلك المبادرات بتدخلات مماثلة (مثل خلية التخطيط

المشتركة والمركز الخليجي للمعلومات الجنائية) في أفغانستان، وعلى نطاق أوسع في جميع أنحاء المنطقة؛

(و) دعم التعاون بين دول منطقة بحر قزوين، وبين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وتركمانستان (بما يتماشى مع "الورقة البنفسجية" من استراتيجية قوس قزح) وتشجيع أوجه مماثلة من التعاون عبر الحدود بين أفغانستان وأوزبكستان والصين وطاجيكستان؛

(ز) اعتبار التعاون الإقليمي والدولي والمشارك بين الوكالات الذي تجلّى أثناء تنفيذ مبادرة تارسييت (بما يتماشى مع "الورقة الحمراء" من استراتيجية قوس قزح)، مثلاً على أفضل الممارسات، والدعوة إلى الاستمرار في مبادرة تارسييت في عام ٢٠٠٩ لمدة ثلاث سنوات أخرى والاستمرار في مبادرات مماثلة فيما يتعلق بالجوانب الأخرى لاستراتيجية قوس قزح، غير مراقبة السلائف الكيميائية؛

(ح) حث الدول الأعضاء على دعم أفغانستان والدول المجاورة في الوقاية والمعالجة من إدمان المواد الأفيونية ومن فيروس الأيدز (بما يتماشى مع "الورقة الزرقاء" من استراتيجية قوس قزح)؛

(ط) الترحيب بوضع خطة عمل في عام ٢٠٠٩، لمواجهة التدفقات المالية المرتبطة بإنتاج المواد الأفيونية الأفغانية والاتجار بها (بما يتماشى مع "الورقة البرتقالية" من استراتيجية قوس قزح)، وتشجيع أفغانستان والدول المجاورة، فضلاً عن غيرها من الدول الأعضاء والشركاء في ميثاق باريس، على تقديم دعم نشط إلى ذلك العمل، وهو أمر سوف ييسره المكتب وغيره من المنظمات الدولية المتخصصة؛

(ي) حثّ الشركاء في ميثاق باريس، وخصوصاً الشركاء الذين مولوا أنشطة في مجال إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات في أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان وغيرها من بلدان آسيا الوسطى، على إتاحة البيانات والمعلومات الأخرى المتعلقة بالمساعدة الثنائية المقدمة، في مجال مكافحة المخدرات، من خلال النظام المتقدم للحصول على البيانات وإرسالها (ADAM) (انظر الفقرة ٤ أعلاه).